أثر سيبويه في الأبواب المبنية من كتاب شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش المصري.

الباحثة: رويدة عاصي حمزة
كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد
rwaida9922@gmail.com
أ.د. خديجة زبار عنيزان
كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد
Khadija0zabar@yahoo.com

تاريخ النشر : 2024/3/31
تاريخ الاستلام : 2023/8/20 تاريخ القبول: 2023/10/16
DOI: 10.54721/jrashc.21.1.1129

الملخص :

فكرة البحث تتلخص في دراسة أثر سيبويه في الأبواب المبنية من كتاب شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش المصري، حيث كان الناظر يأتي برأي سيبويه تأييدا لبعض آراء ابن مالك الواردة في كتاب التسهيل أو اختياراته، فمثلا: عندما قال ابن مالك في (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بهما): ((الكلمة لفظ مستقل دالٌ بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منويٌ معه كذلك)) شرح الناظر قوله هذا بالتفصيل حتى أتى على لفظ (لفظ)، فقال: إنها أولى بالذكر من(لفظة)، وبيَّن الأسباب الداعية لذلك، ثمَّ قال: إن أكثر ما يوجد في عبارات المتقدمين لفظ لا لفظة، واستشهد لذلك بعبارة سيبويه في الباب المترجم له بـ(باب اللفظ للمعاني) إذ قال: ((واعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين)) فأثبت بذلك أنَّ (لفظ) أولى من (لفظة) بالذكر وأحق.

وكذلك حين قال ابن مالك في الباب المذكور عند حديثه عن زمن الفعل المضارع واختصاصه بالحال أو الاستقبال، أو صلاحه لكليهما: ((والمضارع صالح له وللحال، ولو نُفي بلا، خلافا لمن خصَّها بالمستقبل)). فقال الناظر في أثناء شرحه لقول ابن مالك هذا: واعلم أن المذاهب في المضارع بالنسبة إلى كونه مستقبلا أو حالا أو مشتركا بين الزمانين، أو حقيقة في أحدهما،- مجازا في الآخر- خمسة :

- فمنهم من ذهب إلى أنه مستقبل.

- ومنهم من ذهب إلى أنَّ(يفعل) لا يكون إلا للحال حيثُ وقع. فردَّ على من قال بهذا الرأي بقول سيبويه: ((وأما بناء ما لم يقع فقولك آمراً: اذهب، واقتل، واضرب. ومُخبراً: يذهب، ويقتل، ويضرب)). فدلَّ بقول سيبويه هذا على أنَّ (يفعل) صالح للاستقبال صلاحه للحال.

وأيضا حين شرح الناظر حديث ابن مالك في (باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه) عن نصب الاسم الواقع بعد (حتى) العاطفة، الواقعة بين بعض وكل، إذ قال: فإن قلت: ضربتهم حتى زيداً ضربته، فالأجود أن ينتصبَ ((زيداً)) بمقتضى العطف، ويُجعل (ضربته) توكيدًا، فلو قلت: ضربتُ زيداً حتى عمرو ضربته، تعيَّن رفع ((عمرو))، لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة، إذ لا تقع العاطفة إلا بين كل وبعض. ذكر قولَ سيبويه: ((ومما يُختار فيه النصبُ لنصب الأوَّل ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو، والفاء، وثم، قولك: قد لقيت القوم كلهم حتى عبدَ الله لقيته، وضربت القوم حتى زيداً ضربت أباه، وأتيت القوم أجمعين حتى زيداً مررت به، ومررت بالقوم حتى زيداً مررت به .

وإنَّما اختير النصب؛ لأنَّها حروف تشبه العاطفة من حيث إنَّها لا تكون إلَّا بعد كلام ولا تُبتدأ أصلًا، ولأنَّها أيضا يُعطف بها في المفردات، فاختيرت المشاكلة لذلك، كما اختير في حروف العطف)).

كلمات مفتاحية: المبنيات، ناظر الجيش المصري، أثر سيبويه.

The Impact of Sibawayh on the built chapters of the Book of Explaining the Facilitation Introducing Grammar by Explaining the Facilitation of Benefits for Nazir al-Jaish al-Masri .

Researcher: Ruwaida Assi Hamza
College of Education for Women/ University of Baghdad
Prof. Dr. Khadija Zabar Anizan
College of Education for Women /University of Baghdad/

Abstract :

The idea of the research is summed up in studying the impact of Sibawayh in the chapters based on the book Sharh al-Tashil called Introduction to the Rules with an Explanation of Tashil al-Fawaid to the Egyptian Army Superintendent, where the it used to bring Sibawayh's opinion in support of some of Ibn Malik's opinions contained in the book al-Tashil or his choices, for example: when Ibn Malik said in (Chapter on explaining the word and speech and what is related to them: ((The word is an independent word that denotes a situation by fulfillment, estimation, or intention along with it as well)) Al-Nazir explained his statement in detail until he came to the word (word), and said: It is more worthy of mention than (word), and he explained the reasons. The one calling for that, then he said: Most of what is found in the expressions of the predecessors is a word rather than a word, and he cited for that the statement of Sibawayh in the chapter translated as (Chapter on pronunciation of meanings), when he said: ((And know that among their words there is a difference in the two words due to the difference in the two meanings)) thus proving that ((word) is more worthy of mention than (word) and more deserving of mention.

Likewise, when Ibn Malik said in the aforementioned chapter when talking about the tense of the present tense verb and its

specificity to the adverb or reception, or its validity for both: ((The present tense is valid for it and the adverb, even if it is negated without, in contrast to those who specify it as the future)). Al-Nazir said while explaining this statement of Ibn Malik: And know that the doctrines regarding the present tense with regard to its being future, present, or shared between the two times, or a reality in one of them - metaphorically in the other - are five:

- Some of them believed that it was the future.
- Among them are those who held that (he does) only applies to the situation in which it occurred. He responded to those who expressed this opinion with the words of Sibawayh: ((As for building something that did not happen, your saying is commanding: Go, kill, and strike. And informing: Go, kill, and strike)). This statement of Sibawayh indicates that (do) is valid for the reception and is valid for the situation.

Also, when Al-Nazir explained the hadith of Ibn Malik in (Chapter on the worker being distracted from the previous noun by his pronoun or his clothing) about the accusative case of the noun occurring after (until) the conjunction, occurring between some and all, when he said: If you say: I struck them until Zaid I struck him, then it is better for it to be in the accusative case ((Zaid)) according to the conjunction, and (his strike) is made as an affirmation. If you say: I struck Zaid until Amr struck him, it is necessary to raise ((Amr)), because the similarity of even the primary to the emotion is removed, since the emotion does not occur except between each and the other. He mentioned the words of Sibawayh: ((And among the things in which the accusative is chosen to make the first accusative, and the letter between the first and the last is in the position of the waw, the fa, and then, is your saying: I met all the people, even Abdullah, I

met him, and I beat the people, even Zaid, I beat his father, and I came to all the people, even to Zaid, whom I passed. I passed by the people until I passed by Zaid.

Rather, the accusative was chosen; Because they are letters similar to the emotion in that they only occur after words and do not begin at all, and because they are also conjunctions in vocabulary, so the problem was chosen for that, just as it was chosen for conjunctions)).

Keywords : Constructive, al-Jaish al-Masri spectator**,** The Impact of Sibawayh

المقدمة:

إنَّ أشرفَ العلومِ وأجلَّها علمٌ يستعانُ به على فهم كتـاب الله عـزَّ وجـلَّ وإدراك مـراده، الكتـاب الذي تكفل الله بحفظه، وجعله منهاجًا للمسلمين ونبراسًا لهم، ومن أهم تلك العلوم علمُ النحو، فإنَّه أشرف علوم العربية، فبه يُفهم كلامُ الله، وبه يُدرك مبتغاه، وبه تبلغُ العقولُ معناه.

وإنَّ من أهمِّ أعلام هذا العلم الجليل شيخَ النحاة، وإمامَهم، والواضعَ الأوَّل لأُسسه وقواعده سيبويه (ت180ه)، وقد ألَّف كتابَه المعروف بـ(الكتاب) الذي يُمثِّل قرآنَ النحو؛ نظرًا لمركزيته في المنظومة النحوية العربية؛ فلقد كان وما زالَ المنهلَ الأوَّل للدراسات اللغوية والنحوية قديمًا وحديثًا.

فالكتاب وما فيه من شرح وتحليل وتنظير لقواعد النحو العربي شغل حُذَّاق النحويين واستفز قرائح المحققين فانقسموا إزاءه إلى فرق: فمنهم شارحٌ لغوامضه، ومنهم مُعْربٌ لأبيات شعره، ومنهم مكمِّلٌ ومستدركٌ لفوائته، ومنهم معارض لآرائه وناقد لمحتواه، ومنهم منافح ومنتصر له على نحو ما فعل " ابن ولاد التَّميمي" (ت 332 هـ) في كتابه: الانتصار لسيبويه على " المبرد" (ت285هـ) وهذا ما اصطلح عليه حديثا بـ"النقد النحوي".

ومكانته ليست مقتصرةً على أهل اللغة فحسب، إذ إنَّ له مكانةً عاليةً عند أهل العلوم الشرعية " فَكَمْ مِنْ فَقِيهٍ أَفْتَى الْمُسْلِمِيْنَ فِي دِيْنِهِمْ مِنْ كِتاب سيبوْيه".

وقد عُني بحثُنا هذا بتتبع أثر سيبويه في الأبواب المبنية من كتاب شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش المصري، إذ كان كثير الاستشهاد بأقوال سيبويه وآرائه النحوية، إمَّا مؤيِّدًا بها رأي ابن مالك، أو مخالفًا بها رأيه. فقد كان شديدَ التَّأثُّر بآراء سيبويه، يأخذها على محمل التسليم بها، فيوافق من وافقها ويخالف من خالفها.

تعريف المبني: لغة: هو اسم مفعول من الفعل بنى، و" البِنَاءُ في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت"[1].

اصطلاحًا: هو" لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ ضَرْبًا وَاحِدًا مِنَ السُّكُونِ أَو الْحَرَكَةِ لَا لِشَيْءٍ أَحدث ذَلِكَ مِنَ الْعَوَامِلِ، وكأنهم إِنَّمَا سَمَّوْهُ بِنَاءً لأَنه لَمَّا لَزِمَ ضَرْبًا وَاحِدًا فَلَمْ يَتَغَيَّرْ تَغَيُّرَ

الإعراب، سُمِّيَ بِنَاءً مِنْ حَيْثُ كَانَ الْبِنَاءُ لَازِمًا مَوْضِعًا لَا يَزُولُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَائِرُ الْآلَاتِ الْمَنْقُولَةِ الْمُبْتَذَلَةِ كالخَيْمة والمِظَلَّة والفُسْطاطِ والسُّرادِقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَعَلَى أَنه مُذْ أُوقِع عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُسْتَعْمِلَاتِ المُزالة مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ لفظُ الْبَنَّاءِ تَشْبِيهًا بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَسْكُونًا وَحَاجِزًا وَمِظَلًّا بِالْبِنَاءِ مِنَ الْآجُرِّ وَالطِّينِ وَالْجِصِّ"[2].

أو هو" ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين"[3].

فعلى هذا هو لفظي. وقيل:" هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال، وعلى هذا هو معنوي، والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة"[4].

والمبني: ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب[5].

وألقاب البناء هي:" ضم وفتح وكسر ووقف"[6].

" فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف؛ لكونه الأصل، وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون، وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف، لا الفعل؛ لثقلهما وثقل الفعل"[7].

إلَّا أنَّ مباحث الفصل هنا اقتصرت على الموضوعات التي وجدنا فيها أثرًا لرأي سيبويه في كتاب تمهيد القواعد وهي: المضمر، والاسم، والموصول، واسم الإشارة، وحروف الجر.

المبحث الأوَّل:(المضمر)

توطئة:

تعريف الإضمار: لغةً: جاء في لسان العرب:" الضُّمْرُ والضُّمُر، مثلُ العُسْر والعُسُر: الهزال ولحاق البطن، وقال المرار الحنظلي[8]:

قد بلوناه على علاته * وعلى التيسور منه والضمر**

ذو مراح، فإذا وقرته * فذلول حسن الخلق يسر"**[9]

قال ابن فارس:" الضاد والميم والراء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على دقة في الشيء، والآخر يدل على غيبةٍ وتستُّر"[10].

وقال الفيروزآبادي:" الضُّمْرُ، بالضم وبضمتين: الهُزالُ، ولَحاقُ البَطْنِ، ضَمَرَ ضُمُوراً، كَنَصَر وكَرُمَ، واضْطَمَرَ، وجَمَلٌ ضامِرٌ كناقَةٍ، وبالفتح: الرجلُ الهَضِيمُ البَطْنِ، اللطيفُ الجِسمِ، وهي: بهاءٍ، والفرسُ الدَّقيقُ الحاجبين. والضميرُ: العِنَبُ الذابِلُ، والسِّرُّ، وداخِلُ الخاطِرِ، ج: ضَمائرُ. واضْمَرَه: أخْفاه، والموضعُ والمفعولُ: مُضْمَرٌ"[11].

وقال صاحب التاج[12]:" ضَمَّرَهُ تَضْمِيراً: أَضْعَفَه وذَلَّلَه وقَلَّله، من الضُّمُور، وَهُوَ الهُزَال والضَّعْف، وَبِه فُسّر الحَدِيث: (إِذَا أَبْصَرَ أَحدُكُم امرَأَةً فليأْتِ أَهْلَه؛ فإِنّ ذالك يُضَمِّرُ مَا فِي نَفْسِه).

وهَوَى مُضْمَرٌ، وضَمْرٌ، كأنّه اعتُقِدَ مَصدَراً على حذْفِ الزّيادة، أي خَفِيٌّ، قَالَ طُرَيْحٌ[13]:
بِهِ دَخِيلُ هَوًى ضَمْرٍ إِذَا ذُكِرَتْ * سَلْمَى لهُ جَاشَ فِي الأَحْشَاءِ والْتَهَبَا"**[14].

الإضمار اصطلاحًا: لم نجد في كتب النحو تعريفًا صريحًا خالصًا للإضمار، وقد وقع اختلاط بين مصطلح (الحذف) ومصطلح (الإضمار) عند كثير من النحويين، فقد استعمل سيبويه (ت180هـ) مصطلحي الإضمار والحذف بمعنى واحدٍ، وأنَّه قد عبَّر عن الفعل المحذوفِ بصورٍ وطرائقَ كثيرةٍ، فتارةً يقولُ عنهُ: (بابُ ما يحذفُ منهُ الفعل لكثرتِهِ في كلامهم حتّى صار بمنزلةِ المثلِ)[15] وتارةً يصفُهُ بالإضمارِ، فيقولُ: (ومما ينتصبُ في هذا البابِ على إضمارِ الفعل المتروكِ إظهارُه....) ولعدمِ استقرارِه عَلى اصطلِاحٍ واحدٍ يعودُ ثانيةً وهو يشرح الأمثلةَ السَّابقةَ فيعلل حذفَ الفعل...، ومرة ثالثةً يسمّي حذْفَ الفعل باسمِ الفعل المتروكِ إظهاره[16].

ومن العلماء من يفرق بين هذين المصطلحين فنجد أنَّ الزركشيَّ (ت٧٩٤هـ) يقول:" والفرق بينه - أي: الحذف - وبين الإضمار: أن شرط المضمر بقاء أثر المُقدَّر في اللفظ؛ نحو: ﴿ **يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا** ﴾ الإنسان: 31، ﴿ **وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ** ﴾ الفتح: 6، ﴿ **انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ** ﴾ النساء: 171؛ أي: ائتوا أمرًا خيرًا لكم، وهذا لا يُشترَط في الحذف؛ ويدل على أنَّه لا بدَّ في الإضمار من ملاحظة المقدَّر (باب الاشتقاق)، فإنَّه من أضمرت الشيء: أخفيته ... وأمَّا الحذف: فمن حذفت الشيء: قطعته، وهو يُشعِر بالطرح، بخلاف الإضمار؛ ولهذا قالوا: (أنْ) تنصب ظاهرة ومقدرة، وردَّ ابن ميمون قول النحاة: إن الفاعل يُحذف في باب المصدر، وقال: الصواب أن يقال: يُضمَر ولا يُحذَف؛ لأنَّه عمدة في الكلام"[17].

وقد فرَّق بين الحذف والإضمار أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، حينما تعرض للحديث عن قوله تعالى: ﴿ **كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾ ص: 3؛ قال:" فأما (حين) فمذهب سيبويه أنَّه خبر (لات)، واسمها محذوف؛ لأنَّها عملت عمل (ليس)؛ أي: ليس الحين حين هرب، ولا يُقال: هو مضمر؛ لأنَّ الحروف لا يضمر فيها، وقال الأخفش: هي - أي: لات - العاملة في باب النفي فـ(حين) اسمها، وخبرها محذوف؛ أي: لا حين مناص لهم أو حينهم، ومنهم من يرفع ما بعدها، ويقدر الخبر المنصوب؛ كما قال بعضهم: (فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ)[18]"[19].

وجاء في كتاب التعريفات للجرجاني (ت471هـ) أنَّ الإضمار هو: إسقاط الشيء لا معنى، أو ترك الشيء مع بقاء أثره[20].

وفي المصدر نفسه المضمر هو:" ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدَّم ذكره لفظًا، نحو: زيد ضربت غلامه"[21].

وأما الإمام السيوطي (ت911هـ)، فقد استغنى بعده عن حده، فقال:" هَذَا مَبْحَث الْمُضمر وَالتَّعْبِير بِهِ وبالضمير للبصريين والكوفيون يَقُولُونَ الْكِنَايَة والمكنى ولكونه ألفاظا محصورة بالعد استغنينا عَن حَده كَمَا هُوَ اللَّائِق بِكُل مَعْدُود كحروف الْجَرّ فَنَقُول هُوَ قِسْمَانِ مُتَّصِل ومنفصل فَالْأول تِسْعَة أَلْفَاظ مِنْهَا مَا لَا يَقع إِلَّا مَرْفُوعا وَهُوَ خَمْسَة أَلْفَاظ أَحدهَا التَّاء المفردة وَهِي مَضْمُومَة للمتكلم مَفْتُوحَة للمخاطب مَكْسُورَة للمخاطبة وَفعل ذَلِك للْفرق وَخص الْمُتَكَلّم بِالضَّمِّ لِأَنَّهُ أول عَن الْمُخَاطب فَكَانَ حَظه من الحركات الْحَرَكَة الأولى وَقيل لِأَنَّهُ إِذا أخبر لَا يكون إِلَّا وَاحِدًا وَإِذا خَاطب فقد يُخَاطب أَكثر من وَاحِد فألزم الْحَرَكَة الثَّقِيلَة مَعَ اسْمه والخفيفة مَعَ الْخطاب لِأَنَّهُ أَكثر ويعطف بعضه على بعض وكسروا الْمُؤَنَّث لن الكسرة من عَلامَة التَّأْنِيث وَقيل لِأَنَّهُ لم يبْق حَرَكَة غَيرهَا"[22].

وحدَّ جمال الدين الفاكهي (ت972هـ) المضمر بقوله:" ما ليس له صورة في اللفظ، بل يُنوى"[23].

والأسماء المضمرة على ضَرْبَيْنِ مُنْفَصِل ومتصل والمنفصل على ضَرْبَيْنِ مَرْفُوع ومنصوب[24].

* * *

استشهد ناظر الجيش في هذا الباب بتسعة مواضع:

الموضع الأوَّل: في **[الحديث عن الضمير المتصل المنصوب والمجرور].**

الموضع الثاني: في **[نون الوقاية وأحكامها وماذا تلحق].**

الموضع الثالث: في **[مواضع انفصال الضمير].**

الموضع الرابع: في **[مواضع جواز الاتصال والانفصال].**

الموضع الخامس: في **[المختار في مواضع جواز الاتصال والانفصال].**

الموضع السادس: في **[ضمير الفصل وأحكامه].**

الموضع السابع: في **[استثناء من بعض أحكام الضمير].**

الموضع الثامن: في **[مسائل وأحكام أخرى لضمير الفصل].**

الموضع الأوَّل: قال ابن مالك في كلامه عن **[الحديث عن الضمير المتصل المنصوب والمجرور]:**

" ومن البارز المتَّصل في الجرّ والنَّصب ياء للمتكلّم، وكاف مفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة، وها للغائبة، وهاء مضمومة للغائب؛ وإن وليت ياء ساكنة أو كسرة كسرها غير الحجازيّين، وتشبع حركتها بعد متحرّك، ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا وفاقًا لأبي العبَّاس، وقد تسكَّن أو تختلس الحركة بعد متحرّك عند بني

عقيل وبني كلاب اختيارًا وعند غيرهم اضطرارًا. وإن فصل المتحرّك في الأصل ساكن حذف جزمًا أو وقفًا جازت الأوجه الثَّلاثة"[25].

قال ناظر الجيش في شرح قول ابن مالك هذا:" وأمَّا الهاء: فللغائب نحو: . . . . ولغة الحجازيين في هاء الغائب الضم مطلقا، وهو الأصل؛ فيقولون: ضربته ومررت به ونظرت إليه ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة. أو الياء الساكنة إتباعًا وبلغة غيرهم قرأ القرَّاء إلَّا حفصًا[26]. ﴿ **وَما أَنْسانِيهُ إِلَّا الشَّيْطانُ** ﴾ الكهف: 63، ﴿ **وبِما عاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ** ﴾ الفتح: 10، وحمزة في ﴿ **لِأَهْلِهِ امْكُثُوا**﴾ في الموضعين[27]، فإنَّهما قرآ بالضم على لغة الحجازيين.

ومن العرب من يكسرها بعد كسرة مفصولة بساكن ومنه: ﴿ **أَرْجِهْ وَأَخاهُ** ﴾[28]. في قراءة ابن ذكوان[29] وإشباع حركة هذه الهاء هو الأصل والتزم ذلك بعد متحرك في غير الضرورة، إلَّا عند بني عقيل وبني كلاب كما سيأتي، أمَّا إذا كان ما قبل الهاء ساكنا فإن الاختلاس يختار على الإشباع.

قال المصنف:" لأنَّ اللافظ بالإشباع بعد ساكن كالجامع بين ساكنين، فلذلك كثر اختلاس الضَّمة والكسرة في نحو منه ويأتيه ويرجوه"[30].

ورجَّح سيبويه الإشباع إذا لم يكن الساكن حرف لين"[31].

أراد الناظرُ قولَ سيبويه في الكتاب:" هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما: فأمَّا الثّبات فقولك: ضربهو زيد وعليها مال ولديهو رجل، جاءت الهاء مع ما بعدها هاهنا في المذكّر كما جاءت وبعدها الألف في المؤنّث، وذلك قولك: ضربها زيد وعليها مال. فإذا كان قبل الهاء حرفُ لينٍ فإنَّ حذف الياء والواو في الوصل أحسن. وبعد التعليل والتمثيل: ﴿ **وَنَزَّلْناهُ تَنْزِيلاً**﴾[32]، ﴿ **خُذُوهُ فَغُلُّوهُ**﴾[33]؛ قال: والإتمام عربيّ ثمّ قال: فإن لم يكن قبل هاء التَّذكير حرفُ لينٍ أثبتوا الياء والواو في الوصل"[34].

وحين بلغ الناظر بالشرح قولَ ابن مالك:" وإن فصل المتحرّك في الأصل ساكن حذف جزماً أو وقفًا جازت الأوجه الثَّلاثة" قال[35]:" قال الشيخ:

" وثبت في بعض النَّسخ بعد قوله: جازت الأوجه الثَّلاثة ما نصُّه: وإشباع كسرة التَّأنيث في نحو ضربتِه وأعطيتُكِه لغة ربيعة" انتهى[36].

أمَّا ضربته فقال سيبويه:" وحدَّثني الخليل أنَّ ناسًا يقولون: ضربتيه فيلحقون الياء وهذه قليلة"[37].

وأمَّا أعطيتكه فقال سيبويه:" واعلم أنَّ ناسًا من العرب يلحقون الكافَ التي هي علامةُ الإضمار إذا وقعت بعدها هاءُ الإضمار ألفًا في التَّذكير وياء في التَّأنيث"[38].

ثم قال:" وذلك قولك أعطيتكيه وأعطيتكيها للمؤنَّث ويقولون في التَّذكير: أعطيتكاه وأعطيتكاها".

الموضع الثاني: قال ابن مالك في كلامه عن **[نون الوقاية وأحكامها وماذا تلحق]**:" فصل: تلحق قبل ياء المتكلّم إن نصب بغير صفة، أو جرّ بمن أو عن أو قد أو قط أو بجل أو لدن نون مكسورة للوقاية، وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز، وهو مع بجل ولعلّ أعرف من الثّبوت، ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط بالعكس، وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التّفضيل، وهي الباقية في فليني لا الأولى وفاقًا لسيبويه"[39].

وبعد أن أورد الناظر شرح ابن مالك لكلامه المذكور نبَّه على بعض الأمور، ويعنينا منها الأمر الخامس إذ قال فيه:

" قال المصنف:" لحاق النون مع لدن أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات وليس هو كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع﴿ **مِنْ لَدُنِّي عُذْراً** ﴾الكهف: 76 بتخفيف النون وضم الدال. ولا يجوز أن يكون نون لدني نون الوقاية ويكون الاسم لد؛ لأنَّ لد متحرك الآخر، والنون في لدن وأخواته إنما جيء بها لصون أواخرها من زوال السكون، فلا حظ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال في لد مضافاً إلى الياء لدي. نص على ذلك سيبويه"[40].

أراد قول سيبويه في الكتاب **[هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنهَّا لا تضاف ولا تصرَّف تصرَّف غيرها، ولا تكون نكرة]:"** وأمَّا لد فهي محذوفةً، كما حذفوا يكن. ألا ترى أنَّك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل، تقول: من لدنه ومن لدني؛ فإنَّما لدن كعن. وسألت الخليل عن معكم ومع، لأيِّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافة اسمًا كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معًا"[41].

الموضع الثالث: قال ابن مالك في كلامه عن **[مواضع انفصال الضمير]**:" فصل: يتعيَّن انفصال الضَّمير إن حصر بإنَّما، أو رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، أو بصفة جرت على غير صاحبها، أو أضمر العامل، أو أخَّر، أو كان حرف نفي أو فصله متبوع، أو ولي واو المصاحبة، أو إلَّا، أو إمَّا، أو اللَّام الفارقة، أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتَّفقا رتبة، وربَّما اتَّصلا غائبين إن لم يشتبها لفظًا"[42].

و بعد أن أنهى الناظر شرح كلام ابن مالك أتبعه بأبحاث، وقال في البحث الثالث[43]:

" تقدَّم أنَّه يجب انفصال الضمير إذا نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع عند الاتفاق في الرتبة، إلَّا إذا كانا للغيبة واختلفا لفظاً؛ فإنَّه قد يتصل الضَّمير الثاني[44].

وقد ذكر الشيخ أنه قد يؤتى بالثاني متصلاً حال التكلُّم والخطاب والغيبة دون الاختلاف لفظًا فقال:" إذا اتَّفق الضميران في الرتبة فإمَّا أن يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب.

إن كان لمتكلم فلا اتصال نحو: منحتني إيَّاي، ويقبح الاتصال، وإن كانا لمخاطب فالاختيار الانفصال، ويجوز الاتصال ضعيفًا نحو: أعطيتكما إيَّاكما، وأعطيتكما كما، وأعطيتكم إيَّاكم، وأعطيتكم كم، وأعطيتكن إيَّاكن، وأعطيتكن كُنَّ، ومنع الاتصال الفرَّاء.

وإن كانا لغائب فإمَّا أن يتَّحدا لفظًا أو يختلفا: إن اتَّحدا فكضمير المخاطب فيكون الانفصال مختاراً نحو: الدرهم أعطيته إيَّاه، ويجوز على ضعف: أعطيتهوه، ومنع الفراء أيضًا الاتصال. وإن اختلفا فالفصل هو الكثير، تقول: هند الدّرهم أعطيتها إيَّاه، وأعطيته إيَّاها، ويجوز: أعطيتهاه وأعطيتهوها"[45].

وفي كتاب سيبويه ما يقتضي منع الاتصال إذا كان الضميران للمتكلم. وأمَّا إذا كانا للغيبة فقال سيبويه:" فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب، قلت: أعطاهوها وأعطاهاه جاز وهو عربيٌّ لا عليك بأيِّهما بدأت من قبل أنَّهما كلاهما غائب، وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والكثير في كلامهم أعطاه إيَّاه"[46].

فاتَّفق سيبويه وأبو حيان في منع الاتصال إذا كان الضميران للمتكلم، وإن كانا لغائب فإن اتَّحدا لفظاً فيكون الانفصال مختاراً، وإمَّا أن يختلفا فيكون الفصل هو الكثير.

الموضع الرابع: قال ابن مالك في كلامه عن **[مواضع جواز الاتصال والانفصال]**:" وإن اختلفا رتبةً جاز الأمران، ووجب في غير ندور تقديم الأسبق رتبة مع الاتِّصال؛ خلافًا للمبرّد ولكثير من القدماء، وشذَّ إلَّاك فلا يقاس عليه"[47].

فقال الناظر أثناء شرحه كلام ابن مالك المذكور:" وأمَّا مع الاتصال فعند سيبويه يجب تقديم الأسبق رتبة، فتقول: أعطيتكه، ولا يجوز أعطيتهوك، وأجاز كثير من قدماء النحويين ووافقهم المبرد- تقديم غير الأسبق مطلقاً. وأجازه الفرَّاء إذا كان الضمير لمثنى أو لجماعة مذكرين، نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك، وأجاز الكسائي ما أجازه الفراء وزاد عليه أن يكون الضمير للإناث، نحو: الدراهم أعطيتهن كن، والذي ورد به السماع مذهب سيبويه، ومن أجاز غير ذلك فإنما أجازه قياسًا"[48].

ثمَّ ذكر بعد ذلك قولَ سيبويه المُراد، إذ يقول في الكتاب:" فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال أعطاهوك، فهذا قبيح لا تتكلَّم به العرب، ولكنَّ النَّحويّين قاسوه"[49].

فيرى سيبويه أنَّه يجب تقديم الأسبق رتبةً مع الاتصال، وأنَّ مَنْ أجاز غير ذلك من النَّحويين فإنَّما أجازه قياسًا.

الموضع الخامس: قال ابن مالك في كلامه عن **[المختار في مواضع جواز الاتصال والانفصال]**:

" ويختار اتِّصال نحو هاء أعطيتكه، وانفصال الآخر من نحو فراقيها ومنعكها وخلتكه، وكهاء أعطيتكه هاء كنته، وخلف ثاني مفعولي نحو: أعطيت زيدًا درهمًا في باب الإخبار"[50].

فقال الناظر في أثناء شرح قول ابن مالك[51]:" وإذا كان الضمير كهاء خلتكه في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب فالانفصال به أولى. قال المصنف:" لأنَّه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر"[52].

وقال سيبويه:" وتقول: حسبتك إيَّاه وحسبتني إيَّاه؛ لأنَّ حسبتنيه قليل في الكلام"[53].

فاتَّفق الرأيان على أولوية انفصال الضمير **إذا** كان ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب.

الموضع السادس: قال ابن مالك في كلامه عن **[ضمير الفصل وأحكامه]**:" من المضمرات المسمّى عند البصريّين فصلًا، وعند الكوفيين عمادًا، ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً لمعرفة قبل - باقي الابتداء أو منسوخه - ذي خبر بعد، معرفة أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللّام عليه"[54].

قال ناظر الجيش في شرح هذا القول:" وأمَّا ما بعد الضَّمير فلا يكون إلَّا معرفةً أو مضارعًا لها في عدم قبول حرف التعريف، كحسبتك أنت مثله أو خيرًا منه، ولو أوقع قبل نكرة فقبل حرف التعريف لم يجز"[55].

ثمَّ أيَّد ما ذهب إليه ابنُ مالك بقولِ سيبويه في الكتاب:" واعلم أنَّ هذا لا يحسن أن يكون فصلًا حتى يكون ما بعدها معرفةً أو ما أشبه المعرفة مما قال ولم تدخله الألف واللام فضارع زيدًا وعمرًا نحو قولك: خيرٌ منك ومثلك وأفضل منك وشرٌّ منك، كما أنَّها لا تكون في الفصل إلَّا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلَّا معرفة أو ما ضارعها، فلو قلت: كان زيد هو منطلقًا كان قبيحًا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة، مما لا يدخله الألف واللام"[56].

الموضع السابع: قال ابن مالك في كلامه عن **[استثناء من بعض أحكام الضمير]**:" وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين، وربَّما وقع بين حال وصاحبها، وربَّما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف"[57].

فقال ناظر الجيش حين شرع بشرح قول ابن مالك:" هذه ثلاث مسائل، وهي كالاستثناء من الضوابط الكلية المتقدمة.

أمَّا الأولى: وهي وقوع ضمير الفصل بين نكرتين، فكالاستثناء من قوله: **لمعرفةٍ قبلُ.**

ومثاله: ما أظن أحداً هو خيراً منك، فإنَّ أحداً بما فيه من العموم شبيه بالمعرف باللام الجنسية، وخيراً منك شبيه معرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه"[58].

ثمَّ ذكر قول سيبويه في هذه المسألة إذ قال:" إنَّ أهل المدينة يجيزون الفصل بين نكرتين كهاتين، وروي عن يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحناً" وقال:" لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما أنَّه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة"[59].

الموضع الثامن: قال ابن مالك في كلامه عن **[مسائل وأحكام أخرى لضمير الفصل]**:" ولا يتقدَّم مع الخبر المقدَّم خلافًا للكسائي، ولا موضع له من الإعراب على

الأصحّ، وإنَّما يتعيَّن فصليته إذا وليه منصوب وقرن باللَّام، أو ولي ظاهرًا، وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب"[60].

في شرح ناظر الجيش للمسألة الثانية من المسائل التي ذكرها ابن مالك:" ولا موضع له من الإعراب على الأصحّ".

قال[61]:" القائلون باسمية ضمير الفصل اختلفوا: هل له موضع من الإعراب أو لا؟ فالبصريون على أنَّه لا موضع له، لأنَّ الغرض به الإعلام من أوَّل وهلة؛ ليكون الخبر خبرًا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يجأ به إلَّا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب، ولأنَّه لو كان له موضع من الإعراب لكان إيَّاي أولى من أنا في نحو:﴿ **إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ**﴾ الكهف: 39، ولكان إيَّاه أولى من هو في نحو:﴿**تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً**﴾ المزمل: 20، والكوفيون يرون أنَّ له موضعًا من الإعراب، فله عند الكسائي ما لما بعده، وله عند الفراء ما لما قبله: فإذا قلت: زيد هو القائم فهو في موضع رفع على مذهبيهما، وإذا قلت: ظننت زيداً هو القائم فهو في موضع نصب، وإذا قلت: كان زيد هو القائم فهو عند الكسائي في موضع نصب، وعند الفراء في موضع رفع[62].

وقد تبيَّن أنَّ مختار المصنِّف أنَّ الفصل لا موضع له من الإعراب، لكن لم يشعر كلامه بحرفيته إلَّا ما نقلته عنه من شرح الكافية من أنَّه لا يستبعد القول بذلك إن قيل به. وأمَّا كلامه في التسهيل فيشعر باسميته لقوله: من المضمرات المسمَّى عند البصريّين فصلًا. فظاهر هذه العبارة أنَّ صيغ الفصل عنده من المضمرات.

وإذا كان كذلك تعيَّن القول باسميتها، ودلَّ كلامه في الشرح على أنَّ القائلين بأنَّ له موضعًا يجعلونه توكيدًا لما قبله.

ورد عليهم بقول سيبويه:" لو كان كذلك لجاز مررت بعبد الله هو نفسه"، وبأنَّه قال[63]:" إن كان زيد لهو الظّريف، وإن كنَّا لنحن الصَّالحين"[64].

قال سيبويه" فالعرب تنصب هذا والنَّحويّون أجمعون، ولا يكون هو ونحن صفةً ومعها اللَّام». يعني بالصفة التوكيد"[65].

ثم قال سيبويه:" فصارت هو وأخواتها بمنزلة ما إذا كانت لغوا في أنَّها لا تغيّر ما بعدها عن حالته قبل أن تذكر"[66].

ثمَّ قال الناظر بعد أن ذكر أقوال سيبويه:" وأشعر كلام سيبويه بأنَّ الفصل لا موضع له من الإعراب"[67].

وبذلك اتَّفق رأي ابن مالك مع رأي سيبويه في أنَّ ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب.

المبحث الثاني:(الموصول)

توطئة:

تعريف الاسم الموصول: لغة: وجاء في لسان العرب:" وصل الشيء بالشيء يصله وصلا وصلة ..... [ويقال]: وصل الشيء إلى الشيء وصولًا انتهى إليه وبلغه"[68].

الاسم الموصول اصطلاحًا: لم يضع سيبويه عنوانًا خاصًّا للأسماء الموصولة، ولكن ورد في كتابه: أنَّ هذه الأسماء تتميز بحاجتها إلى الصلة"[69]، وقد عبَّر عنها بـ : الحشو[70].

وأوَّل من استعمل الموصول بمعناه الاصطلاحي هو المبرد (ت285هـ)؛ إذ وضع بابًا بعنوان: (باب الصلة والموصول)، وقال فيه:" إنَّ الصلة موضحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، ألا ترى أنَّك لو قلت: جاء الذي، أو: مررت بالذي، لم يدلُّك ذلك على شيء حتى تقول: مررت بالذي قام، فإذا قلت ذلك وضعت اليد عليه؟ "[71].

وقال الزبيدي (ت379هـ) في التعريف بالاسم الموصول:" اعلم أنَّ من الأسماء ما لا يتم بنفسه حتى يوصل بغيره، فيكون اسمًا، فمنها: الذي والتي... ولا بدَّ أن يكون في الصلة ذكر من الموصول يرجع إليه ويتعلق به"[72].

وقال ابن بابشاذ (ت469هـ) عن الأسماء الموصولة: هي التي" لاتتم إلَّا بصلة وعائد"[73].

وعرَّفه الزمخشري (ت538هـ) بأنَّه:" ما لا بدَّ له في تمامه اسمًا من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه، وتسمَّى هذه الجملة صلةً، ويسميها سيبويه الحشو، وذلك قولك: الذي أبوه منطلق وجاءني في عهده عمرو"[74].

وعرَّفه ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله: الموصول: ما لا يتم جزءا إلَّا بصلة وعائد"[75].

وقال الرضي في شرح تعريف ابن هشام للاسم الموصول:" انتصاب (جزءا) على أنَّه خبر (يتم)؛ لتضمنه معنى (يصير) ... فمعنى يتم جزءا: يصير جزءا تاما ... أي: يصير جزء الجملة، ونعني بجزء الجملة: المبتدأ والخبر والفاعل، وجميع الموصولات لا يلزم أن تكون أجزاء الجمل، بل قد تكون فضله، لكنه أراد أن الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزء الجملة لم يمكن إلا بصلة وعائد ... أي: ضمير يعود إليه؛ قال: هو احتراز عما يجب إضافته إلى الجملة كـ: (حيث وإذ)؛ فإنَّه لا يتم إلا بالجملة أيضا، وليس موصولا في الاصطلاح"[76].

وقال ابن مالك (ت672هـ) في تعريف الاسم الموصول: هو" ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية"[77].

وقال السلسيلي في شرح تعريف ابن مالك:" ما افتقر إلى عائد، احترز به من: حيث وإذ وإذا؛ فإنها تحتاج إلى جملة ولم تحتج إلى عائد.

واحترز بقوله: (أبدا) من النكرة الموصوفة بجملة؛ فإنها حال وصفها بها تحتاج إلى ما ذكر، لكن الموضع بحق الأصالة لمفرد تؤول الجملة به؛ فالافتقار إلى المفرد لا إلى

الجملة، وإن صدق في الظاهر أنَّها تفتقر إلى الجملة، لم يصدق أنَّها تفتقر أبدا، ويغني ذكر المفرد عنها أو خلفه...

والمراد بـ: (الجملة الصريحة): كالتي مركبة من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر، والمراد بـ: الجملة المؤولة: الظرف والجار والمجرور.

وقوله:" (غير طلبية)؛ لأنَّ المقصود بالصلة توضيح الموصول، والطلبية لم يتحصل معناها بعد... و(لا إنشائية)"[78].

وعرَّفه ابن الناظم (ت676هـ) بأنَّه:" ما افتقر إلى الوصل بجملة معهودة، مشتملة على ضمير لائق بالمعنى"[79].

وعرَّفه ابن هشام (ت761هـ) بتعريفين: أوَّلهما:" هو الاسم المفتقر إلى صلة وعائد"[80].

وثانيهما: ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح، وإلى عائد أو خلفه"[81].

وقال الأزهري (ت905هـ) في تعريف الاسم الموصول:" ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين وإلى عائد"[82].

وأسماه جمال الدين الفاكهي (ت972ه) " الموصول الاسمي" وقال في حدِّه:" ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية معهودة، أو ظرف، أو جار ومجرور تامين, أو وصف صريح"[83].

وقال في شرحه:" هو {ما افتقر} - أي احتاج - {إلى الوصل} - في تتميم فائدته. ولهذا سمي: ناقصا {بجملة} اسمية أو فعلية، {خبرية}-: أي محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها - {معهودة} للمخاطب، ليتعرف الموصول بها كجاء الذي أبوه قائم، أو قام أبوه"[84].

* * *

استشهد ناظر الجيش برأي سيبويه في هذا الباب بموضعين:

الموضع الأوَّل: في **[الموصولات المشتركة ومعناها].**

الموضع الثاني: في **[حكم أي الموصولة من البناء والإعراب]**.

الموضع الأوَّل: قال ابن مالك في كلامه عن **[الموصولات المشتركة ومعناها]**:" وبمعنى الذي وفروعه: من، وما، وذا، غير ملغى ولا مشار به بعد استفهام بما أو من، وذو الطَّائيَّة مبنية غالباً وأيّ مضافاً إلى معرفة لفظاً أو نية، ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيّين، وقد يؤنَّث بالتاء موافقا للتي. وبمعنى الذي وفروعه: الألف واللَّام خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيَّتها، وتوصل بصفة محضة، وقد توصل بمضارع اختياراً ومبتدأ وخبر أو ظرف اضطراراً"[85].

قال ناظر الجيش في أثناء شرح قول ابن مالك:" وأمَّا أيُّ: فقد خالف في موصوليتها ثعلب وزعم أنَّها لا تكون إلّا استفهاماً أو جزاء، والجمهور على خلافه لثبوت ذلك عند العرب قال:

إذا ما أتيت بني مالك *** **فسلِّم على أيّهم أفضل**[86]

وقال آخر:

أباهل لو أنَّ الرجال تبايعوا *** **على أيّنا شرّ قبيلا وألأم**[87]

وقال آخر:

فَادْنُوا إِلَى حَقّكُمْ يَأخُذْهُ أيُّكُمْ *** **شئتم وإلَّا فإيَّاكم وإيَّانا**[88]

وقال آخر:

أمَّا النِّساء فأهوى أيّهن أرى *** **للحبّ أهلاً فلا أنفكّ مشغوفاً**[89].

وعلى ذلك قوله تعالى:﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾ مريم: 69.[90]

وذكر قول سيبويه في الكتاب:" وحدَّثنا هارون أنَّ ناساً وهم الكوفيُّون يقرؤون:﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا**﴾ مريم: 69. وهي لغة للعرب جيدة نصبوها كما جرُّوها حين قالوا" امرر على أيّهم أفضل" فأجرى هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل"[91].

الموضع الثاني: قال ابن مالك في كلامه عن **[حكم أي الموصولة من البناء والإعراب]**: " وهي حينئذ باقية على موصوليَّتها مبنيَّة على الضَّمِّ غالباً خلافًا للخليل ويونس وإن حذف ما تضاف إليه أعربت مطلقاً وإن أنِّثت بالتَّاء حينئذ لم تمنع الصَّرف خلافاً لأبي عمرو"[92].

قال ناظر الجيش في أثناء شرحه:" وحاصل الأمر: أنَّ القول ببناء «أي» إذا حذف شطر صلتها وصرح بما تضاف إليه هو مذهب سيبويه وعليه الجمهور.

قال سيويه:" إنَّها تغيَّرت عمَّا عليه أخواتها فحذف معها أحد جزأي الجملة الابتدائية فلمَّا تغيَّرت كان من فعلهم أن غيَّروها تغييراً ثانيا إذ قد ثبت أنَّ التَّغيير يأنس بالتَّغيير دليل ذلك يا ألله "[93]. فذكر قول سيبويه بالمعنى وليس بالنَّص.

وقول سيبويه في الكتاب:" وأرى قولهم: اضربْ أيهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا من الآنَ إلى غدٍ ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلَّا قليلاً، واستُعمل استعمالاً لم تُستعمله أخواته إلَّا ضعيفاً. وذلك أنَّه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضربْ، واضربْ مَن أفضلُ، حتى يدخلَ هو. ولا يقول: هاتِ ما أحسنُ حتى يقول ما هو أحسن. فلمَّا كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا

استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخواته إلَّا قليلاً. كما أنَّ قولك: يا اللهُ حين خالف سائرَ ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفَه"[94].

فاتَّفق رأيُ ابن مالك مع رأي سيبويه في مسألة بناء وإعراب «أي».

المبحث الثالث: اسم الإشارة

توطئة:

تعريف اسم الإشارة: لغةً: جاء في لسان العرب أنَّ الإشارة :" مصدر الفعل (أشار)، وهو مستعمل لغة في عدة معان؛ إذ يقال: وأَشار إِليه وشَوَّر: أَومَأَ، يَكُونُ ذَلِكَ بالكفِّ وَالْعَيْنِ وَالْحَاجِبِ؛ أَنشد ثَعْلَبٌ:

نُسِرُّ الهَوَى إِلَّا إِشارَة حاجِبٍ ... هُناك، وإِلَّا أَن تُشِير الأَصابِعُ[95]

..... وأَشار الرَّجُلُ يُشِيرُ إِشارَةً إِذا أَوْمَأَ بيديْه، وَيُقَالُ: شَوَّرْت إِليه بِيَدِي وأَشرت إِليه أَي لَوَّحْت إِليه وأَلَحْتُ أَيضاً. وأَشارَ إِليه باليَدِ: أَوْمأَ، وأَشارَ عَلَيْهِ بالرَّأْيِ. وأَشار يُشِير إِذا مَا وَجَّه الرَّأْي.... وأَشَارَ النَّار وأَشارَ بِها وأَشْوَرَ بِهَا وشَوَّرَ بِهَا: رفعَها"[96].

وفي القاموس المحيط:" شَوَّرَ إليه: أوْمَأَ، كأشارَ، ويكونُ بالكَفِّ والعَيْنِ والحاجِبِ. وأشارَ عليه بكذا: أمَرَهُ، وهي: الشُّوْرَى. والمَشُورَةَ: مَفعُلَةٌ لا مَفْعولَةٌ. واسْتَشارَهُ: طَلَبَ منه المَشُورَةَ. وأشارَ النار، و- بها وأشْوَرَ بها وشَوَّرَ: رَفَعَها"[97].

اسم الإشارة اصطلاحًا: عبَّر النحاة القدماء عن اسم الإشارة بـ: (الاسم المبهم)، وذكر بعضهم اسم الاشارة في معرض التعريف بهذا الاسم.

قال سيبويه (ت180هـ):" وأما الأسماء المبهمة، فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء ... وإنَّما صارت معرفة لأنَّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"[98].

وقال المبرد (ت285هـ):" ومن الأسماء: المبهمة، وهي التي تقع للاشارة، ولا تخص شيئا دون شيء، وهي: هذا، وهذاك، وأولئك وهؤلاء ونحوه "[99].

وقد عرَّف ابن السراج (ت316هـ) اسم الاشارة بأنَّه:" الاسم الذي يشار به إلى المسمى "[100].

وأول من وجدناه يستعمل عنوان:(اسم الإشارة) هو ابن جني (ت392هـ)؛ إذ قال:" وَأما أَسمَاء الْإِشَارَة ف هَذَا للحاضر والتثنية فِي الرّفْع هَذَانِ وَفِي النصب والجر هذَيْن وَذَلِكَ للْغَائِب والتثنية ذَانك وذينك وَهَذِه وَهَاتَانِ وَهَاتين وَتلك وتيك وتانك وتينك وَالْجمع هَؤُلَاءِ وهؤلا مَمْدُود ومقصور وَأُولَئِكَ وأولاك مَمْدُود ومقصور وهَا فِي جَمِيع هَذَا حرف مَعْنَاهُ التَّنْبِيه وَإِنَّمَا الِاسْم ٢٧ ظ مَا بعده وَالْكَاف فِي جَمِيع ذَلِك للخطاب وَهِي حرف لَا اسْم"[101]. ثُمَّ شاع استعماله بعد ذلك بالتدريج.

وعنونه الزبيدي (ت397هـ) بـ :" اسم المشار إليه"[102].

وعبَّر ابن معطي (ت628هـ) عن اسم الإشارة بـ:" الإشارة " فقال عند كلامه عن المبهمات:" الإشارات، ولها مراتب: دُنيا ووسطى وقصوى، تقول: هذا وذاك وذلك، وذانك، وهؤلاء، وأولاك، وأولئك، وإن شئت: أولالك. وفي الواحدة: هذه، وفيه لغات: هاذِي، وهاتي، وهاتا، وذِه، ودُنيا: هذه، ووسطى: تِيك، وقصوى: تلك، وفي التثنية: هاتانِ، وتانك، تانِّك، وفي الجميع يستوي المذكر والمؤنث"[103].

وأوَّل من عرَّف اسم الاشارة اصطلاحًا هو ابن الحاجب (ت646هـ)؛ إذ قال:" هو: ما وضع لمشار إليه"[104].

وقال الرضي(ت٦٨٦هـ) في شرحه:" فإن قلت: المضمرات وجميع المظهرات، وخاصة ما فيه لام العهد، داخلة في الحد؛ لأنَّ المضمر يشار به إلى المعهود عليه، والمظهرات إن كانت نكرة يشار بها إلى واحد من الجنس غير معين، وإن كانت معرفة فإلى واحد معين.

فالجواب: إنَّ المراد بقولنا: (مشار إليه): ما أشير إليه إشارة حسية، أي بالجوارح والأعضاء، لا عقلية، والأسماء المذكورة ليست كذلك؛ فإنَّها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية، فلم يحتج في الحد إلى أن يقول: المشار إليه إشارة حسية؛ لأنَّ مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية"[105].

وعبر ابن عصفور (ت669هـ) عن اسم الإشارة بـ: المُشار، وقال في تعريفه:" ما علق في أوَّل أحواله على مسمى بعينه في حال الاشارة إليه "[106].

واستعمل ابن مالك (ت672هـ) تعبيرين، هما:" المشار به"، و" ذوالاشارة، وعرَّفه بقوله:" ما وضع لمسمى، وإشارة إليه وهو في القرب مفردًا مذكرًا ذا ثم ذاك ثم والك الك وللمؤنثة تي وتا وته وذي وذه، وتكسر الهاءان باختلاس واشباع. وذات ثم تيك وتيك وذيك ثم تلك وتلك وتيلك وتالك"[107].

وقال السلسيلي في شرحه:" ما وضع لمسمى: جنس يشمل كل ماوضع لمسمى، وإشارة إليه، خرج بذلك ما سوى اسم الاشارة"[108].

وقال ابن الناظم (ت686ه) في تعريفه:" ما دلَّ على حاضر أو منزل منزلة الحاضر، وليس متكلمًا ولا مخاطبًا"[109].

وعرَّفه ابن هشام (ت761هـ) بقوله:" وَهُوَ مَا دلّ على مُسَمّى واشارة الى ذَلِك الْمُسَمّى تَقول مُشِيرا الى زيد مثلا هَذَا فتدل لَفْظَة ذَا على ذَات زيد وعَلى الْإِشَارَة لتِلْك الذَّات، وتنقسم أَسمَاء الْإِشَارَة بِحَسب من هِيَ لَهُ سِتَّة أَقسَام بِاعْتِبَار التَّقْسِيم الْعقلِيّ وَخَمْسَة بِاعْتِبَار الْوَاقِع وَبَيَان الأول أَنَّهَا اما لمفرد اَوْ مثنى أَو مَجْمُوع وكل مِنْهَا اما لمذكر اَوْ مؤنث وَبَيَان الثَّانِي أَنهم جعلُوا عبارَة الْجمع مُشْتَركَة بَين المذكرين والمؤنثات"[110].

وقال محمد عيد في شرح تعريف ابن هشام لاسم الإشارة:" ويفهم من هذه العبارة المختصرة أن المعتبر في النحو من هذا الباب ما توافرت له الصفات الآتية:
أ- أن يكون كلمة منطوقة من نوع الاسم.
ب- أن يكون لهذا الاسم معنى يطلق عليه، إنسانًا أم حيوانًا أم شيئًا من الأشياء.
ج- أن يدلَّ هذا الاسم - بالإضافة لمعناه - على الإشارة إلى هذا المعنى الذي يدل عليه، ولا مانع حينئذٍ أن يصحب هذه الإشارة المعنوية التي يحملها الاسم أصلا إشارة مادية بالكف أو العين أو الحاجب أو غيرها، كما سبق في إيراد المعنى اللغوي"[111].

وعرَّفه الأشموني (ت900هـ) بقوله:" اسم الإشارة: ما وضع لمشار إليه، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراده بالعد، وهي ستة؛ لأنَّه: إمَّا مذكر أو مؤنث، وكلٌّ منهما إمَّا مفرد أو مثنى أو مجموع"[112].

وعرَّفه الأزهري (ت905هـ) بقوله:" وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه ويكون للمذكر والمؤنث ومثنييهما وجمعهما نحو (الذي) للمفرد المذكر (والتي) للمفردة المؤنثة (واللذان) لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث والأولى (والذين) لجمع الذكور (واللات واللاي) لجمع المؤنث والخامس (المعرف بالألف واللام كالرجل) للمذكر (والمرأة) للمؤنث والسادس (والمضاف) اضافة محضة (إلى واحد من هذه الخمسة)"[113].

وعرَّفه جمال الدين الفاكهي (ت972ه) بأنَّه: اسم مظهر دلَّ بإيماء على حاضر أو منزل منزلته"[114].

ثمَّ شرَحَه فقال: (دلَّ بإيماء) أي: إشارة (على) اسم (حاضر) حضورًا عينيًّا: كهذا البيت، أو ذهنيا، نحو: (تلك الجنة)، (أو) على اسم (منزل منزلته) أي: [منزلة] الحاضر، كقوله: أولئك آبائي فجئني بمثلهم"[115].

وأمَّا علة تسمية هذه الأسماء بالمبهمات فقال ابن الخشاب:" وأما كونها مبهمة مع كونها معارف فهو أنَّها لا يشار بها إلى شيء، فيقتصر بها عليه حتى لا تصلح لغيره، ألا ترى أنَّك كما تقول: ذا زيد، تقول: ذا عمرو؛ بل وينتقل هذا الاسم في الإشارة به إلى الأنواع المختلفة والأجناس المتباينة؛ فتقول ذا فرسي، وذا رمحي، وذا ثوبي، وذا عملي، وذا أكلي، وذا شربي، وذي حركتي، وذا سكوني، فيقع اسم الإشارة كما ترى على هذه المختلفات ولا يختص بواحد منها دون آخر، وهذه حقيقة الإبهام؛ فلذلك قيل لها: مبهمة"[116].

استشهد ناظر الجيش برأي سيبويه في هذا الباب بموضعين:
الموضع الأوَّل: في **[فصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة]**.
الموضع الثاني: في **[إلحاق كاف الخطاب لبعض الكلمات الأخرى]**.
الموضع الأوَّل: قال ابن مالك في كلامه عن **[فصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة]**:" وفصلها من المجرّد بأنا وأخواته كثير وبغيرها قليل وقد تعاد بعد الفصل توكيدًا"[117].

وقال في شرح التسهيل:" فصل هاء التثنية من اسم الإشارة المجرد بأنا وأخواته كقولك: هأنذا، وها نحن أولاء، إلى: هاهنَّ أولاء. ومنه قول السائل عن وقت الصلاة: "هأنذا يا رسول الله" وقوله تعالى ﴿ **هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ**﴾ آل عمران:119، ومثل الفصل بغير ذلك قول الشاعر:

ها إنَّ ذي عِذْرَة إن لا تكنْ نَفَعت ... فإن صاحبَها مُشارك النَّكد

وأنشد سيبويه:

ونحنُ اقْتسمنا المالَ نصفين بيننا ... فقلتُ لهم هذا لها ها وذا لِيا

قال سيبويه: كأنَّه أراد أن يقول: وهذا لي، فصير الواو بين "ها" و"ذا" وزعم الخليل أن مثل ذلك: أي ها الله ذا.

وقال سيبويه: وقد تكون "ها" في: ها أنت ذا، غير مقدمة، ولكنَّها تكون للتنبيه بمنزلتها في "هذا" يدلك على ذلك قوله تعالى "ها أنتم هؤلاء" فلو كانت "ها" المتقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء. وإلى نحو "ها أنتم هؤلاء" أشرت بقولي "وقد تعاد بعد الفصل"[118].

وبعد أن نقل ناظرُ الجيش كلامَ ابن مالك السابق أتبعه بأبحاث وقال بالأوَّل منها:" إنَّ كلام سيبويه أفهم أن ها التي فيها أنت ذا - ممكن أن يكون أتى بها قبل الضمير ابتداء بقصد التنبيه كما يؤتى بها قبل اسم الإشارة، وإذا كان كذلك فليست التي تصحب الإشارة. وعلى هذا فلا يقال إن الضمير فصل بين هاء واسم الإشارة؛ ولهذا قيل: إن كلام المصنف يخالف ظاهر كلام سيبويه.

والذي يظهر أنَّ سيبويه أجاز في ها قبل الضمير أن تكون التي تصحب اسم الإشارة ثم فصل بينهما بالضمير كما قال المصنف، وأن يكون غيرها اسم الإشارة، وإنما أتى بها ابتداء؛ فعلى هذا لا فصل كما تقدم. هذا إذا لم تصحب ها اسم الإشارة الواقع بعد الضمير، فإن صحبته تعين أن تكون المتقدمة أتى بها ابتداء، وحينئذ لا يتجه قول المصنف: وقد تعاد بعد الفصل توكيدًا؛ إذ لا إعادة ولا فصل لأنَّهما اثنان"[119].

الموضع الثاني: قال ابن مالك في كلامه عن **[إلحاق كاف الخطاب لبعض الكلمات الأخرى]**:

" وتتّصل بـ « أرأيت » - موافقة أخبرني - هذه الكاف مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتّاء، وليس الإسناد إليها مزالا عن التّاء، خلافا للفرّاء. وتتَّصل أيضًا بـ « حيهل » و« النّجاء » و« رويد» أسماء أفعال. وربّما اتّصلت بـ «بلى». وأبصر، وكلّا، وليس، ونعم، وبئس، وحسبت"[120].

قال ناظر الجيش في مطلع شرحه كلام ابن مالك:" لما ذكر أن الكاف المتصلة بأسماء الإشارة حرف خطاب وكان ثم مواضع أخر تستعمل فيها الكاف حرفا استطرد المصنف فذكرها.

فمنها (أرأيت): إذا أريد بها معنى أخبرني فإنَّه يجوز أن تتصل به كاف الخطاب وألَّا تتصل، فإن لم تتصل به وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال: من تذكير وتأنيث، وتثنية وجمع، ومنه قوله تعالى:﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصارَكُمْ**﴾ الأنعام: 46.

وإن اتصلت به استغني بما يلحق الكاف من علامة تأنيث وتثنية وجمع عن ما يلحق التاء، وألزمت التاء ما يلزمها في خطاب المفرد المذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتاكُمْ عَذابُ اللَّهِ** ﴾ الأنعام:40.

ولو كان الخطاب لاثنين بهذا المعنى لقيل أرأيتكما، ولو كان لأنثى لقيل أرأيتك، ولو كان لإناث لقيل أرأيتكنَّ فتلزم التاء الضمة والتجريد.

والكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب. واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب: أرأيتك فلانا ما حاله؟ ومنه قوله تعالى: ﴿ **أَرَأَيْتَكَ هذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ** ﴾ الإسراء: 62."[121]

وقول سيبويه الذي قصده ناظر الجيش في كتابه في [**باب متصرف رويد**] إذ قال:" واعلم أن رُوَيْداً تَلحقها الكافُ وهى فى موضع افعل، وذلك كقولك: رويدك زيداً، ورويد كم زيدا. وهذه الكاف التى لحقت رويداً إنّما لحقت لتُبيِّنَ المخاطَبَ المخصوصَ.....

وإنَّما جاءت هذه الكافُ توكيداً وتخصيصا، ولو كانت اسماً لكان النَّجاءَك مُحالا، لأنَّه لا يُضاف الاسمُ الذى فيه الألف واللام.

وينبغى لمن زعم أنَّهنّ أسماءٌ أَنْ يزعُمَ أنّ كافَ ذاك اسمٌ، فإذا قال ذلك لم يكن له بدٌّ من أنْ يزعُمَ أنّها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبةً انبغى له أن يقول: ذاك نفسَك زيدٌ، إذا أراد الكاف، وينبغى له أن يقول: إن كانت مجرورة ذاك نفسِك زيدٌ، وينبغى له أن يقول: إنّ تاءَ أنتَ اسمٌ؛ وإنَّما تاء أنتَ بمنزلة الكاف.

وممّا يدلّك على أنَّه ليس باسمٍ قولُ العرب: أَرَأَيْتَكَ فلانًا ما حالُه، فالتاءُ علامة المضمر المخاطَب المرفوع، ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبِلًا عليك عن قولك: يا زيدُ، ولحَاقُ الكاف كقولك: يا زيدُ، لمَنْ لو لم تَقُلْ له يا زيدُ استغنيتَ. فإنَّما جاءت الكاف فى أَرأيتَ والندَّاءُ فى هذا الموضع توكيداً. وما يجيء فى الكلام توكيداً لو طُرِحَ كان مُسْتَغنى عنه، كثير"[122].

المبحث الرابع:(حروف الجر)

توطئة:

تعريف الحرف: لغة: جاء في معجم العين:" الحرف من حروف الهجاء. وكل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تسمى حرفا، وإن كان بناؤها بحرفين أو

أكثر مثل حتى وهل وبل ولعل، وكل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفا، يقال يقرأ هذا الحرف في حرف ابن مسعود أي: في قراءته، والتحريف في القرآن تغيير الكلمة عن معناها، وهي قريبة الشبه. كما كانت اليهود تغير معاني التوراة بالأشباه، فوصفهم الله بفعلهم، فقال عز وجل:﴿ **مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنا وَعَصَيْنا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَراعِنا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْناً فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قالُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنا لَكانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلكِنْ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ النساء: 46، وتحرف فلان عن فلان، وانحرف واحرورف واحد أي: مال.

والإنسان يكون على حرف من أمره كأنه ينتظر ويتوقع، فإن رأى من ناحية ما يجب والإمال إلى غيرها. وحرف السفينة، جانب شقها. والحرف: الناقة الصلبة تشبه بحرف الجبل.

قال الشاعر[123]:

جَمَالِيَةٌ حَرْفُ سِنَادٍ يَشُلُّهَا * وَظَيْفٌ أَزَجُّ الخَطْوِ رَيَّانٌ سَهُوقٌ.**

وهذا انقض على من قال:{ ناقة حرف أي مهزولة كحرف كتابة لدقتها كان معنى الحرف مهزولا لم يصفها بأنها جمالية سناد ولا وظيفها ريان}"[124].

وجاء في لسان العرب: حرْفُ كُلِّ شَيْءٍ طَرفُه وشفِيرُه وحَدُّه، وَمِنْهُ حَرْفُ الْجَبَلِ وَهُوَ أَعْلاه المُحدَّدُ[125].

وقال ابن فارس:" الْحَاءُ الرَّاءُ وَالْفَاءُ ثَلَاثَةُ أُصُولٍ: حَدُّ الشَّيْءِ، وَالْعُدُولُ، وَتَقْدِيرُ الشَّيْءِ. فَأَمَّا الْحَدُّ فَحَرْفُ كُلِّ شَيْءٍ حَدُّهُ، كَالسَّيْفِ وَغَيْرُهُ. وَمِنْهُ الْحَرْفُ، وَهُوَ الْوَجْهُ. تَقُولُ: هُوَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، أَيْ طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ**﴾ الحج: 11. أَيْ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ"[126].

قَالَ الأَزهري: كلُّ كَلِمَةٍ بُنِيَتْ أَداةً عَارِيَةً فِي الْكَلَامِ لِتَفْرِقَة المعاني واسمُها حَرْفٌ، وَإِنْ كَانَ بِنَاؤُهَا بِحَرْفٍ أَو فَوْقَ ذَلِكَ مِثْلُ حَتَّى وَهَلْ وبَلْ وَلَعَلَّ، وكلُّ كَلِمَةٍ تقرأُ عَلَى الْوُجُوهِ مِنَ الْقُرْآنِ تُسَمَّى حَرْفاً، تَقُولُ: هَذَا فِي حَرْف ابْنِ مَسْعُودٍ أَي فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ[127].

وقال ابن سيدة: والحرف القراءة التي تقرأ على أوجه، وما جاء في الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم" نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف." أراد بالحرف اللغة، قال أبو عبيد وأبو الياس:" نزل على سبع لغات من لغات العرب". قال وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم يُسْمَعْ به، قال: ولكن يقول: هذه اللغة متفرقة في القرآن الكريم، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة أهل اليمن، وبعضه بلغة هوزان وبعضه بلغة هذيل كذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كله واحد، وقال غيره: وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه. على أنه قد

جاء في القرآن ما قد قرئ بِسَبْعَةٍ وعَشْرَةٍ نحو: مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ، وعبد الطاغوت، ومما يبين ذلك قول ابن مسعود:" إني قد سمعت القراء فوجدتهم متقاربين فاقرأوا كما علمتم إنَّما هو كقول أحدكم هلم وتعالى وأقبل[128].

وجاء في القاموس المحيط:" الحَرْفُ من كلِّ شيءٍ: طَرَفُهُ، وشَفيرُهُ وحَدُّهُ، وـ من الجَبَلِ: أَعْلاهُ المُحَدَّدُ، ج: كعِنَبٍ، ولا نظيرَ له سِوَى طَلٍّ وطِلَلٍ، وواحدُ حُروفِ التَّهَجِّي، والناقَةُ الضامِرَةُ، أَو المَهْزُولَةُ، أَو العَظيمَةُ، ومَسيلُ الماءِ، وآرامٌ سودٌ بِبلادِ سُلَيْمٍ"[129].

اصطلاحًا: عرَّفه سيبويه (180هـ) فقال:" وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[130].

وعرَّفه ابن السراج (316هـ) فقال:" الحروف ما لا يجوز أن يخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبرًا، ولا يأتلف منه مع الحرف كلام"[131].

وعرَّفه الزمخشري(538هـ) فقال:" والحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثَمَّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه، إلَّا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف، فجرى مجرى النائب، نحو قولهم: نعم وبلى وإي"[132].

وعرَّفه ابن يعيش (ت643هـ) بقوله:" الحرف كلمة دلت على معنًى في غيرها، ولكونه لا يدلُّ على معنى إلَّا في غيره، افتقر إلى ما يكون معه ليفيد معناه فيه"[133].

وعرفه المرادي(749هـ) فقال:" الحرف كلمة تدلُّ على معنًى في غيرها فقط"[134].

أمَّا ابن هشام(ت761هـ) فعرَّفه بقوله:"هو الذي لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع"[135].

وسميت هذه الحروف بحروف الجَّر: لأحد أمرين:

الأوَّل: إمَّا لأنَّها لا تجرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء وهذا تعليل دلالي.

الثاني: وإمَّا لأنها تعمل إعراب الجّر فيما بعدها، كما سمي بعض الحروف حروف النصب، وبعضها حروف الجزم، فسمِّيت هذه بما تعملُه إعرابيًا، وهو الجرُّ والنصب، وهو تعليل لفظي[136].

* * *

استشهد ناظر الجيش برأي سيبويه في هذا الباب بثلاثة مواضع:

الموضع الأوَّل: في **[إلى الجارة ... معانيها، وأحكامها]**.

الموضع الثاني: في **[الباء معانيها، وأحكامها]**.

الموضع الثالث: في **[في: معانيها، وما يعرض لها]**.

الموضع الأوَّل: قال ابن مالك في كلامه عن **[إلى الجارة ... معانيها، وأحكامها]**:" ومنها: «إلى» للانتهاء مطلقاً، وللمصاحبة، وللتَّبيين، ولموافقة اللَّام، وفي، ومن. ولا تزاد خلافاً للفرَّاء"[137].

قال ناظر الجيش في أثناء شرح قول ابن مالك[138]:" والمعاني التي ذكرها لهذا الحرف الذي هو «إلى» ستة:

أوَّلها: الانتهاء، أي: انتهاء الغاية، وهذه هي عبارة النحويين. وقال سيبويه:" وأما « إلى» فمنتهى الغاية؛ تقول: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول لرجل: إنَّما انتهائي إليك، أي: أنت غايتي"[139].

فاستشهد ناظرُ الجيش برأي سيبويه على ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ من معاني حرف الجر «إلى» انتهاء الغاية.

الموضع الثاني: قال ابن مالك في كلامه عن **[الباء معانيها، وأحكامها]**:" ومنها: الباء للإلصاق، وللتَّعدية، وللسَّببيَّة، وللتَّعليل، وللمصاحبة، وللظَّرفيَّة، وللبدل، وللمقابلة ولموافقة «عن، وعلى، ومن التبعيضية»، وتزاد مع فاعل، ومفعول، وغيرهما"[140].

فقال النَّاظر في شرح المعاني التي ذكرها ابن مالك للباء:" ثمَّ اعلم أنَّ سيبويه ذكر أنَّ معنى الباء الإلصاق والاختلاط، ولم يذكر لها معنى آخر غير هذا"[141].

وأراد قول سيبويه في الكتاب:" وباء الجر إنَّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[142].

الموضع الثالث: قال ابن مالك في كلامه عن **[في: معانيها، وما يعرض لها]**:" ومنها في للظَّرفيّة حقيقةً أو مجازاً، وللمصاحبة، وللتَّعليل، وللمقايسة، ولموافقة «على»، والباء"[143].

قال ناظر الجيش في شرح قول ابن مالك[144]:" أمَّا الظَّرفية: فهو المعنى الأصلي لهذه الكلمة ومن ثم قال سيبويه:" وأمَّا « في » فهي للوعاء تقول: هو في الجراب وفي الكيس"[145]، ثمَّ قال:" وإن اتَّسعت في الكلام فهي على هذا، وإنَّما تكون كالمثل يجاء بها لتقارب الشيء، وليس مثله"[146].

فاتفق رأي سيبويه ورأي ابن مالك على إفادة " في" الظرفية.

الخاتمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، ملء السماوات والأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شاء من شيء بعد، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي يسَّر لي من الوقت والفاقة، ووفقني فيما دعت له الحاجة من إنجاز هذا البحث. وقد توقفنا على بعض النتائج منها: أنَّ الناظر في كتاب تمهيد القواعد والمطلع عليه يجد أنَّ ناظر الجيش كان متأثرًا بآراء سيبويه تأثُّرًا بيِّنًا، فموقفه من سيبويه موقف المأخوذ به، والمقر له بالمرجعية المطلقة، فسيبويه هو المرجع الأوَّل لناظر الجيش في آرائه ومواقفه.

وأيَّدَ ناظر الجيش كلَّ الآراء التي تتفق مع رأي سيبويه، فأيَّد أستاذه أبا حيَّان في كثير من انتقاداته لأراءِ ابن مالك، وخالفه في بعضها تبعًا لذلك. وخطَّأ كلَّ رأيٍّ مخالفٍ لرأيه، كما أنَّه دافع ناظر الجيش عن رأي سيبويه، وكان ناظر الجيش كثير المدح لسيبويه وآرائه، وأنَّ ناظر الجيش ذو مذهب انتقائي ونزعة بصرية، يميل –

غالبًا- لما يراه البصريون، ويدافع عن آرائهم ويناقش ما يخالفهم. كان يؤيد ابنَ مالك في أقواله وآرائه إذا كان متفقًا مع رأي البصريين وسيبويه.

Conclusion:

Praise be to God, abundant, good and blessed praise, filling the heavens and the earth, filling what is between them, and filling whatever He wills with anything else, praise befitting the majesty of His face and the greatness of His power, who has made time and poverty easy for me, and has enabled me to do what was needed in completing this research. We have come to some conclusions, including: The one who reads the book, Introduction to Rules, and reads it, will find that the Army Commander was clearly influenced by Sibawayh's opinions, so his position on Sibawayh is the position of the one who is taken by him, and who acknowledges him as an absolute authority, so Sibawayh is the first reference for the Army Commander in his opinions and positions. He supported the Army Superintendent of all opinions that agreed with Sibawayh's opinion, so his teacher Abu Hayyan supported Ibn Malik's opinions in many of his criticisms, and disagreed with him in some of them accordingly. Every opinion that differed from his own was wrong. He also defended the Army Commander's opinion from Sibawayh, and the Army Commander often praised Sibawayh and his opinions. He said that the Army Commander had an eclectic doctrine and an optical tendency. He often leaned towards what the Basrans saw, and he defended their opinions and discussed what differed from them. He supported Ibn Malik in his statements and opinions if he agreed with the opinion of the Basrans and Sibawayhs.

الهوامش :

([1]) الأشموني، شرح الأشموني: (1/ 41).
([2]) ابن منظور، لسان العرب: (14/ 94- 95)
([3]) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص10).
([4]) الأشموني، شرح الأشموني: (1/ 41).
([5]) الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية: (2/ 397).
([6]) المصدر السابق: (2/ 397).
([7]) الأشموني، شرح الأشموني: (1/ 47).
([8]) المرار الحنظلي من بني العدوية وهو المرار بن منقذ بن عبد بن عمرو ابن صدي، شاعر إسلامي مشهور، وهو معاصر لجرير. ينظر ترجمته في: الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: دار الجبل- بيروت ، 1411ه – 1991م، ط1. (ص ٢٣٢).
([9]) ابن منظور، لسان العرب: (4/ 491).
([10]) ابن فارس، مقاييس اللغة: (٣/ ٣٧١).
([11]) الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، تحـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، القاموس المحيط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط8، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م. (ص429).
([12]) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى، تحـ: مجموعة من المحققين، تاج العروس من جواهر القاموس: الناشر: وزارة الاعلام الكويتية، ط 2، 1407ه - 1987م. (12/ 406- 407).
([13]) طُرَيْح بن إسماعيل بن عبيد بن أسيد الثَّقَفي (٠٠٠ - ١٦٥ هـ = ٠٠٠ - ٧٨١ م)، أبو الصلت: شاعر الوليد بن يزيد الأموي، وخليله. انقطع إليه قبل أن يلي الخلافة، واستمر اتصاله به، وأكثر شعره في مدحه. وجعله الوليد أول من يدخل عليه وآخر من يخرج من عنده، وكان يستشيره في مهماته. وعاش إلى أيام الهادي العباسي. ينظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام: (3/ 226)، والمرصفي، سيد بن علي، رغبة الآمل في كتاب الكامل: (6/ 104).
([14]) البيت من البسيط، ينظر: شعر طُرَيح بن إسماعيل الثقفي: دراسة وجمع وتحقيق: الدكتور بدر أحمد ضيف، دار المعرفة الجامعة- مصر- الإسكندرية، د ط، 1987م، (ص74).
([15]) سيبويه، الكتاب: (1/ 280).
([16]) المرجع السابق: (1/ 355).
([17]) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، البرهان في علوم القرآن: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط 1، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م. (3/ 102- 103).
([18]) عجزُ بيتٍ من الكامل لسعد بن مالك بن ضُبيعة، والبيت كاملًا:

من صدَّ عن نيرانها ***** فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ. ينظر: المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحـ: أ. د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم- دمشق، ط3، 1423ه، 2002م. (ص266).

([19]) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحـ: الأستاذ علي محمد البجاوي، التبيان في إعراب القرآن: مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1976م، د. ط. (2/ 1097).

([20]) ينظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، تحـ: ضبطه وصححه جماعة من العلماء كتاب التعريفات: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط 1، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م. (ص٢٩).

([21]) المصدر السابق: (217).

([22]) السيوطي، همع الهوامع: (1/ 223).

([23]) الفاكهي، شرح الحدود النحوية: (ص142).

([24]) ابن جني، اللمع في العربية: (ص99).

([25]) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص24- 25).

([26]) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي، وكنيته أبو عمرو إمام قارئ راوي عاصم *بن* أبي النجود، كان ربيب عاصم من زوجته فأخذ عنه القراءة، وكان أعلم أصحابه بقراءته، ولذا أخذ الناس قراءة عاصم عن حفص، ولد سنة (90هـ) وتوفي سنة (180هـ). ينظر: ترجمته في: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، تحـ: إحسان عباس، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: دار الغرب الإسلامي، 1993م، ط 1. (1/ 215)، والزركلي، الأعلام (2/ 291)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (1 /254).

([27]) أما الموضع الأول فهو قوله تعالى: ﴿ **وَهَلْ أَتاكَ حَدِيثُ مُوسى (9) إِذْ رَأى ناراً فَقالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا**﴾ [طه: 9، 10]. وأما الثاني فهو قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا قَضى مُوسَى الْأَجَلَ وَسارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جانِبِ الطُّورِ ناراً قالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا**﴾ [القصص: 29].

([28]) موضعان في القرآن أمَّا الأوَّل فهو قوله تعالى: ﴿ **قالُوا أَرْجِهْ وَأَخاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدائِنِ حاشِرِينَ**﴾ [الأعراف: 111]. وأما الثاني فهو قوله: ﴿ **قالُوا أَرْجِهْ وَأَخاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدائِنِ حاشِرِينَ**﴾ [الشعراء: 36].

([29]) هو عبد الرحمن بن أحمد أبو عمر بن ذكوان عالم بالقراءات، كان شيخ الإقراء بالشام ولم يكن في المشرق والمغرب في زمانه أعلم بالقراءة منه. وقد ولد سنة (173 هـ) وتوفي شابًّا سنة (202 هـ). تنظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام (64/4)، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (364/1).

([30]) ابن مالك، شرح التسهيل: (1/ 132).

([31]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (ج1/ ص476- 477- 478).

([32]) الإسراء: 106.

([33]) الحاقة: 30.

([34]) سيبويه، الكتاب: (4/ 190).

([35]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (1/ 480).

(36) أبو حيان، التذييل والتكميل: (2/ 170).
(37) سيبويه، الكتاب: (4/ 200).
(38) المرجع السابق: (4/ 200).
(39) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص25).
(40) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (1/ 489- 490).
(41) سيبويه، الكتاب: (3/ 286).
(42) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (26- 27).
(43) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (1/ 524- 525).
(44) ناظر الجيش، المصدر السابق: (1/ 524- 525).
(45) أبو حيان، التذييل والتكميل: (2/ 229).
(46) سيبويه، الكتاب: (2/ 365).
(47) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص27).
(48) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (1/ 527- 528).
(49) سيبويه، الكتاب: (2/ 363- 364).
(50) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص27).
(51) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (1/ 532).
(52) ابن مالك، شرح التسهل: (1/ 154).
(53) سيبويه، الكتاب: (2/ 365).
(54) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص29).
(55) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (1/ 566).
(56) سيبويه، الكتاب: (2/ 392).
(57) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص29).
(58) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (1/ 566).
(59) سيبويه، الكتاب: (2/ 396).
(60) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص29).
(61) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (1/ 571- 572).
(62) ينظر: نصُّ رأي الكسائي والفرَّاء في: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، تحـ: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: دار الفكر – دمشق، ط 6، ١٩٨٥م. (ص645).
(63) المرجع السابق: (2/ 390).
(64) سيبويه، الكتاب: (2/ 390).
(65) المرجع السابق: (2/ 391).
(66) المرجع السابق. (2/ 391).
(67) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (1/ 572).
(68) ابن منظور، لسان العرب: (11/ 726)، مادة « وصل ».

([69]) سبويه، الكتاب: (2/ 105).
([70]) المرجع السابق: (3/ 69).
([71]) المبرد، المقتضب: (3/ 191- 197).
([72]) الزبيدي، الواضح في علم العربية: (ص126).
([73]) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة: (1/ 176).
([74]) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله ، المحقق: فخر صالح قدارة، المفصل في علم العربية، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي دار عمار، 1425ه– 2004م، ط1. (ص142).
([75]) الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية: (3/ 5).
([76]) المصدر السابق: (3/ 5).
([77]) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: (ص33).
([78]) السلسيلي، شفاء العليل في شرح التسهيل: (1/ 219- 220).
([79]) شرح ابن الناظم على الألفية: (ص31).
([80]) ابن هشام، شرح قطر الندى: (ص124).
([81]) ابن هشام، شرح شذور الذهب: (ص141).
([82]) الأزهري، شرح الأزهرية: (ص93).
([83]) الفاكهي، شرح الحدود النحوية: (ص153- 154).
([84]) المصدر السابق: (ص153- 154).
([85]) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص34).
([86]) قاله غسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين بن بني مرة ابن عباد، وهو في مدح فضلاء قوم. والبيت في: شراب، شرح الشواهد النحوية: (2/ 225). والأنباري، الإنصاف: (2/ 715).
([87]) البيت للفرزدق من قصيدة له في هجاء باهلة وروايته:
أباهل لو أنَّ الأنام تنافروا ... على أيّهم شرٌّ قديمًا وألأم. ينظر: ديوان الفرزدق: المحقق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، 1407ه – 1987م، ط 1، (3/ 773).
([88]) البيت غير منسوب فيما ورد من مراجع. وهو في شرح التسهيل لابن مالك: (1/ 200) وفي التذييل والتكميل: (55/3).
([89]) البيت لم يرد في معجم الشواهد ولم ينسب فيما ورد من مراجع غيره. وهو في شرح التسهيل لابن مالك: (200/1) وفي التذييل والتكميل: (3/ 55).
([90]) ناظر الجيش، تمهيد القوائد: (2/ 680- 681).
([91]) سيبويه، الكتاب: (2/ 399).
([92]) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص35).
([93]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (2/ 709).
([94]) سيبويه، الكتاب: (2/ 400).

([95]) البيت للشاعر الأموي المرار بن سعيد الفقعسي، ينظر: ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبو العباس، المحقق: عبد السلام هارون، مجالس ثعلب: دار المعارف، ط 2، 1960م. (ص45).
([96]) ابن منظور، لسان العرب: (4/ 436- 437)، مادة « شور ».
([97]) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (ص421).
([98]) سيبويه، الكتاب: (2/ 5).
([99]) المبرد، المقتضب: (3/ 186).
([100]) ابن السراج، الأصول: (2/ 2).
([101]) ابن جني، اللمع في العربية: (ص104).
([102]) الزبيدي، الواضح في علم العربية: (ص34).
([103]) ابن معطي، الفصول الخمسون: (ص230- 231).
([104]) ابن الحاجب، الكافية في علم النحو: (34).
([105]) الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية: (2/ 472).
([106]) ابن عصفور، المقرب: (ص298).
([107]) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص39).
([108]) السلسيلي، محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل: (1/ 255).
([109]) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: (ص51).
([110]) ابن هشام، شرح شذور الذهب: (ص181- 182).
([111]) محمد عيد، النحو المصفى: مكتبة الشباب، ط 1، ١٩٧١ م. (ص156- 157).
([112]) الأشموني، شرح الأشموني: (1/ 119).
([113]) الأزهري، شرح الأزهرية: (ص30).
([114]) الفاكهي، شرح الحدود النحوية: (ص153).
([115]) المصدر السابق: (ص153).
([116]) ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، المرتجل (في شرح الجمل): دمشق، د. ط، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م. (ص304).
([117]) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص40).
([118]) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (1/ 245).
([119]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (2/ 806).
([120]) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص40).
([121]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (2/ 809).
([122]) سيبويه، الكتاب: (1/ 244- 245).
([123]) هو الشاعر ذو الرمة، ينظر: ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي (ت٢٣١هـ) رواية ثعلب، تحـ: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط1، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ، (ج1/ 471).

([124]) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، تحـ: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، معجم العين: دار ومكتبة الهلال، د ط، د ت. (ص210- 211).
([125]) ابن منظور، لسان العرب: (9/ 42).
([126]) ابن فارس، مقاييس اللغة: (2/ 42).
([127]) ابن منظور، لسان العرب: (9/ 41).
([128]) المرجع السابق: (9/ 41).
([129]) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (ص799).
([130]) سيبويه، الكتاب: (1/ 12).
([131]) ابن السراج، الأصول في النحو: (1/ 40).
([132]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: (ص379).
([133]) ابن يعيش، شرح المفصل: (8/ 2).
([134]) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الجنى الداني في حروف المعاني: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. (ص20).

([135]) ابن هشام، أوضح المسالك الى ألفية بن مالك، (3/ 60).
([136]) عباس حسن، النحو الوافي: (2/ 431).
([137]) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص145).
([138]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (6/ 2914).
([139]) سيبويه، الكتاب: (4/ 231).
([140]) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص145).
([141]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (6/ 2944).
([142]) سيبويه، الكتاب: (4/ 217).
([143]) ابن مالك، تسهيل الفوائد: (ص145- 146).
([144]) ناظر الجيش، تمهيد القواعد: (6/ 2957).
([145]) سيبويه، الكتاب: (4/ 226).
([146]) المرجع السابق: (4/ 226).

المصادر والمراجع:

1- ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن محمدبن علي بن الجزري الدمشقي الشافعي شمس الدين أبو الخير، غاية النهاية في طبقات القراء: المحقق:ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1427ه- 2006م.
2- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد، المرتجل (في شرح الجمل): تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، دمشق، د. ط، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.
3- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو: تحـ: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د ط، د ت.

4- ابن المعطي، زيد الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي، الفصول الخمسون: تحـ: محمود محمد الطناحي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، دط، دت.

5- ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تحـ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

6- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة: المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ط1، ١٩٧٧م.

7- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، اللمع في العربية: تحـ: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، دط.

8- ابن عصفور، علي بن المؤمن، المقرَّب: تحـ: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، ط1، (1391هـ /1971م).

9- ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة: المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

10- ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد: تحـ: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

11- ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تحـ: بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، دط، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

12- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب: الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، ط 3، ١٤١٤ ه.

13- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، شرح شذور الذهب: تحـ: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1422ه، 2001م.

14- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى: تحـ: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمي، ط4، 1425ه.

15- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحـ: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط 6، ١٩٨٥م.

16- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري: قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

17- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: تحـ: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط1، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ/ ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.

18- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، شرح الأزهرية في علم العربية: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، دط، دت.

19- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: تحـ: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة، ط1، 2000م.

20- الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

21- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: دار الجبل- بيروت ، 1411ه – 1991م، ط1.

22- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المكتبة العصرية، ط1، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

23- ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبو العباس، مجالس ثعلب: المحقق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط 2، 1960م.

24- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، كتاب التعريفات: ضبطه وصححه جماعة من العلماء دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط 1، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

25- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: تحـ: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، 1993م، ط 1.

26- ديوان الفرزدق: المحقق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، 1407ه – 1987م، ط 1.

27- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي (ت٢٣١هـ) رواية ثعلب، تحـ: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط1، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ.

28- الزبيدي، أبو بكر الإشبيلي النحوي، الواضح في علم العربية: تحـ: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط 2، 2011م.

29- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس: تحـ: مجموعة من المحققين، الناشر: وزارة الاعلام الكويتية، ط 2، 1407ه - 1987م.

30- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن: تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط 1، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

31- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، الأعلام: دار العلم للملايين، ط. 15، أيار/ مايو ٢٠٠٢م.

32- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، المفصل في صنعة الإعراب: تحـ: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، ١٩٩٣م.

33- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، المفصل في علم العربية: المحقق: فخر صالح قدارة، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي دار عمار، 1425ه– 2004م، ط1.

34- السلسيلي، محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل: تحـ: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الفيصلية - مكة المكرمة، ط1، 1986م.

35- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الكتاب: تحـ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

36- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، همع الهوامع: تحـ: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، دط، دت.

37- شراب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية « لأربعة آلاف شاهد شعري»: مؤسسة الرسالة، ط1، (1427 – 2007).

38- شعر طُرَيح بن إسماعيل الثقفي: دراسة وجمع وتحقيق: الدكتور بدر أحمد ضيف، دار المعرفة الجامعة- مصر- الإسكندرية، د ط، 1987م.

39- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحـ: الأستاذ علي محمد البجاوي، التبيان في إعراب القرآن: مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1976م، د. ط..

40- الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي، تحـ: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، شرح الحدود النحوية: المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة وهبة – القاهرة، ط2، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

41- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، تحـ: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، معجم العين: دار ومكتبة الهلال، د ط، د ت.

42- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، تحـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، القاموس المحيط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط8، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م..

43- المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحـ: أ. د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم- دمشق، ط3، 1423ه، 2002م.

44- محمد عيد، النحو المصفى: مكتبة الشباب، ط 1، ١٩٧١ م.

45- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المقتضب: تحـ: محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ط 1، 1415ه – 1994م.

46- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، المحقق: د. فخر الدين قباوة- الأستاذ محمد نديم فاضل، الجنى الداني في حروف المعاني: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

47- المرصفي، سيد بن علي، رغبة الآمل في كتاب الكامل: مطبعة النهضة - مصر- القاهرة، ط 1، 1347ه- 1929م.

48- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، تحـ: مجموعة من المحققين، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: دار السلام للطباعة والنشر - القاهرة. ط1- 2007.

Sources and references:

- **The Holy Quran.**

1- Ibn al-Jazari, Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Ali bin al-Jazari al-Dimashqi al-Shafi'i Shams al-Din Abu al-Khair, edited by: J.

Bergstrasser, Ghayat al-Nihayya fi Latakat al-Reqara': Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1427 AH - 2006 AD.

2- Ibn al-Khashab, Abu Muhammad Abdullah bin Ahmed bin Ahmed bin Ahmed, investigation and study: Ali Haidar (librarian of the Arabic Language Academy in Damascus), al-Murtajjal (in Sharh al-Jamal): Damascus, Dr. I, 1392 AH - 1972 AD. (p. 304).
3- Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad bin al-Sari bin Sahl al-Nahwi, edited by: Abdul Hussein al-Fatli, Fundamentals of Grammar: Al-Risala Foundation, Lebanon - Beirut, ed., ed.
4- Ibn al-Mu'ti, Zaid al-Din Abi al-Hussein Yahya ibn Abd al-Mu'ti al-Mughrabi, ed.: Mahmoud Muhammad al-Tanahi, Chapters Fifty: Publisher: Issa al-Babi al-Halabi and Partners, ed., ed.
5- Ibn al-Nazim, Badr al-Din Muhammad ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik, edited by: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, Sharh Ibn al-Nazim on the Alfiyyah of Ibn Malik: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD.
6- Ibn Babshaz, Taher bin Ahmed, investigator: Khaled Abdul Karim, Sharh Al-Muqaddimah Al-Muhsaba: Al-Asriya Press - Kuwait, 1st edition, 1977 AD.
7- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman Al-Mawsili, ed.: Fayez Fares, Al-Lama' in Arabic: Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyya - Kuwait, ed.
8- Ibn Asfour, Ali bin Al-Mu'min, edited by: Ahmed Abdel Sattar Al-Jawari, and Abdullah Al-Jubouri, Al-Muqarrab: Al-Ani Press - Baghdad, 1st edition, (1391 AH / 1971 AD).
9- Ibn Faris, Ahmed bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi, Abu Al-Hussein, investigator: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dictionary of Language Standards: Dar Al-Fikr, Dr. I, 1399 AH - 1979 AD.
10- Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, Al-Ta'i Al-Jiyani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din, ed.: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed - Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, Explanation of Facilitation of Benefits: Hajar Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1st edition, (1410 AH - 1990 AD).
11- Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, Al-Ta'i Al-Jiyani, ed.: Barakat, Facilitating the Benefits and Completing the Objectives: Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, 1387 AH - 1967 AD.
12- Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din al-Ansari al-Ruwaifi'i al-Ifriqi, Footnotes: by al-Yazji and a group of linguists, Lisan al-Arab: Dar Sader - Beirut, 3rd edition, 1414 AH.

13- Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ashour, Sharh Shudhur al-Dhahab: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, 1st edition, 1422 AH, 2001 AD.
14- Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Sharh Qatar al-Nada and Bel al-Sada: Dar al-Kutub al-Ilmi, 4th edition, 1425 AH.
15- Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, ed.: Dr. Mazen Al-Mubarak/Muhammad Ali Hamdallah, Mughni Al-Labib from the Books of Arabs: Dar Al-Fikr - Damascus, 6th edition, 1985 AD. (p. 645).
16- Ibn Ya'ish, Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish Ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn Ali, Abu al-Baqa', Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, presented to him by: Dr. Emil Badi' Yaqoub, Sharh al-Mufasal by al-Zamakhshari: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1422 AH - 2001 AD.
17- Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi, ed.: Dr. Hassan Hindawi, Appendix and completion fi Sharh Kitab al-Tashil: Dar Al-Qalam - Damascus (from 1 to5), and the rest of the parts: Dar Kanoz Ishbiliya - Riyadh, 1st edition, 1418 - 1434 AH / 1997 - 2013 AD.
18- Al-Azhari, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jarjawi Zain Al-Din Al-Masri, and he was known as Al-Waqad, Explanation of Al-Azhariyya fi Ilm al-Arabiyah: The Great Printing Press in Bulaq, Cairo, ed., ed.
19- Al-Istrabadhi, Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan, edited by: Abdel-Al Salem Makram, Sharh al-Radi on the Kafiya of Ibn al-Hajib: Alam al-Kutub - Cairo, 1st edition, 2000 AD.
20- Al-Ashmouni, Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hassan, Nour Al-Din Al-Shafi'i, Sharh Al-Ashmouni on Alfiyyah Ibn Malik: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.
21- Al-Amdi, Abu al-Qasim al-Hasan bin Bishr, the mixed and different names of poets, their nicknames, their titles, their lineages, and some of their poetry: Dar al-Jabal - Beirut, 1411 AH - 1991 AD, 1st edition. (p. 232).
22- Al-Anbari, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Ubaidullah al-Ansari Abu al-Barakat Kamal al-Din, Fairness in Issues of Disagreement between Basra and Kufic Grammarians: Al-Maktabah Al-Asriyah, 1st edition, 1424 AH - 2003 AD.
23- Tha'lab, Ahmad bin Yahya bin Zaid bin Sayyar al-Shaybani, with loyalty Abu al-Abbas, edited by: Abd al-Salam Haroun, Majalis Tha'lab: Dar al-Ma'aref, 2nd edition, 1960 AD. (p. 45).
24- Al-Jurjani, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif, ed.: It was compiled and authenticated by a group of scholars, Book of Definitions: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1403 AH - 1983 AD. (p. 29).

25- Al-Hamwi, Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut bin Abdullah al-Rumi, ed.: Ihsan Abbas, Dictionary of Writers, Irshad al-Arib to Know the Writer: Dar al-Gharb al-Islami, 1993 AD, 1st edition.
26- Diwan Al-Farazdaq: Editor: Ali Faour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1407 AH - 1987 AD, 1st edition, (3/773).
27- Diwan Dhu al-Rumah, explained by Abu Nasr al-Bahili (d. 231 AH), the novel Tha'lab, ed.: Abdul Quddus Abu Saleh, Al-Iman Foundation, Jeddah, 1st edition, 1982 AD - 1402 AH, (vol. 1/471).
28- Al-Zubaidi, Abu Bakr Al-Ishbili Al-Nahwi, ed.: Abdul Karim Khalifa, Al-Wadhi fi Ilm Al-Arabiyah: Dar Jalis Al-Zaman for Publishing and Distribution, 2nd edition, 2011 AD.
29- Al-Zubaidi, Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq Al-Murtada, ed.: A Collection of Investigators, Taj Al-Arous from Jawaher Al-Qamoos: Publisher: Kuwaiti Ministry of Information, 2nd edition, 1407 AH - 1987 AD. (12/406-407).
30- Al-Zarkashi, Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadur, edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an: Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyah Issa al-Babi al-Halabi and his partners, 1st edition, 1376 AH - 1957 AD. (3/102-103).
31- Al-Zirakli, Khair al-Din ibn Mahmoud ibn Muhammad ibn Ali ibn Faris al-Dimashqi, Al-A`lam: Dar al-Ilm Lil-Malayin, ed. 15, May 2002 AD.
32- Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed Jar Allah, ed.: Dr. Ali Bu Melhem, Al-Mufassal fi Sanaat Al-Arab: Al-Hilal Library - Beirut, 1st edition, 1993 AD.
33- Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed Jar Allah, edited by: Fakhr Salih Qadara, Al-Mufassal fi Ilm Al-Arabiyah, Mahmoud bin Omar bin Muhammad bin Ahmed Al-Khawarizmi, Dar Ammar, 1425 AH - 2004 AD, 1st edition. (p. 142).
34- Al-Salsili, Muhammad bin Issa, ed.: Dr. Al-Sharif Abdullah Ali Al-Husseini Al-Barakati, Shifa Al-Aleel fi Ihdah Al-Taseel: Dar Al-Faisaliah - Mecca, 1st edition, 1986 AD.
35- Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi with loyalty, Abu Bishr, edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, book: Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.
36- Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din, ed.: Abd al-Hamid Hindawi, Hama al-Hawa'ima: Al-Tawfiqiyya Library - Egypt, ed., ed.
37- Sharab, Muhammad bin Muhammad Hassan, Explanation of Poetic Evidence in the Most Grammatical Books "For Four Thousand Poetic Witnesses": Al-Resala Foundation, 1st edition, (1427 - 2007).

38- The Poetry of Tareh Bin Ismail Al-Thaqafi: Study, Collection, and Verification: Dr. Badr Ahmed Dhaif, Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'a - Egypt - Alexandria, ed., 1987 AD, (p. 74).
39- Al-Akbari, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah, edited by: Professor Ali Muhammad Al-Bajjawi, Al-Tibyan fi parsing the Qur'an: Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners Library and Press, 1976 AD, d. i. (2/1097).
40- Al-Fakihi, Abdullah bin Ahmed Al-Nahwi Al-Makki, ed.: Dr. Al-Mutawali Ramadan Ahmed Al-Dumairi, Explanation of Grammatical Borders: Lecturer at the Faculty of Arabic Language in Mansoura - Al-Azhar University, and Assistant Professor at the Faculty of Education in Medina, King Abdul Aziz University, Wahba Library - Cairo, 2nd edition, 1414 AH - 1993 AD.
41- Al-Farahidi, Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Basri, ed.: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Al-Ain Dictionary: Al-Hilal House and Library, ed., ed. (pp. 210-211) .
42- Al-Fayrouzabadi, Majd Al-Din Abu Taher Muhammad bin Yaqoub, edited by: The Heritage Investigation Office at Al-Resala Foundation, under the supervision of: Muhammad Naeem Al-Arqsusi, Al-Qamoos Al-Muhit: Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, 8th edition, 1426 AH - 2005 AD. (p. 429).
43- Al-Malqi, Ahmed bin Abd al-Nour, Rasf al-Maban' fi Sharh Haruf al-Ma'ani, ed.: A. Dr.. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam - Damascus, 3rd edition, 1423 AH, 2002 AD.
44- Muhammad Eid, Al-Nahm Al-Musfi: Al-Shabab Library, 1st edition, 1971 AD.
45- Al-mbard, Muhammad bin Yazid bin Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi, Abu al-Abbas, edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, al-Muqtadid: Ministry of Endowments - Supreme Council for Islamic Affairs - Committee for the Revival of Islamic Heritage - Cairo, 1st edition, 1415 AH - 1994 AD.
46- Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Masri al-Maliki, investigator: Dr. Fakhr al-Din Qabawa - Professor Muhammad Nadim Fadel, The proximal genie in the letters of meanings: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1413 AH - 1992 AD. (p. 20).
47- Al-Marsafi, Sayyid Bin Ali, The Desire of Hope in Kitab Al-Kamil: Al-Nahda Press - Egypt - Cairo, 1st edition, 1347 AH - 1929 AD.
48- nazir aljaysh, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, Muhib al-Din al-Halabi and then al-Masry, ed.: A Group of Researchers, Introduction to the Rules with an Explanation of Facilitation of Benefits: Dar al-Salam for Printing and Publishing - Cairo. 1st edition- 2007.